التحالف الوطني يرفض حزبيين لتولي الوزارات الأمنية

الصدريون لا يفضلون "السيادية" والعراقية تتوقع حكومة بـ ٤٠ حقيبة

متابعة/ المدى

أعلن التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، الأربعاء، سعيه للحصول على منصب نائب رئيس الوزراء وخمس وزارات خدمية.

وقال النائب عن كتلة الأحرار المنضوية ضمن التحالف الوطني، علي التميمي، لوكالة انباء السومرية نيوز إن "الكتلة تسعى للحصول على وزارات خدمية فضلا عن منصب سيادي يتمثل بمنصب نائب رئيس الوزراء كجزء من استحقاقها الانتخابي"، مبينا أن "الوزارات التي يرغب التيار الصدري بتوليها هي الصحة والنقل والزراعة والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي".

وكان القيادي في التيار الصدري، بهاء الأعرجي، ذكر الاثنين الماضي إن "التيار سيطالب بست وزارات خدمية في أقل تقدير كجزء من استحقاقه الانتخابي"، مؤكداً أنه "ليس بنية التيار المطالبة بوزارات سيادية، كما أننا لم نطالب بمنصب نائب رئيس الجمهورية".

وأشار التميمي إلى "احتمالية حدوث خلافات داخل التحالف الوطني أثناء الحديث عن توزيع المقاعد الوزارية"، مستدركا أن "التحالف الوطني سيتفق في النهاية على المناصب الوزارية والسيادية".

ولفت النائب عن كتلة الأحرار إلى أن "الكتل السياسية ترغب بحسم موضوع الحقائب الوزارية عن طريق آلية النقاط والتوافق السياسي، من اجل منع الخلافات السياسية واختصار الوقت".

وسبق لنواب أن أشاروا في تصريحات سابقة، إلى أن توزيع الحقائب الوزارية سيخضع للنقاط والاستحقاق الانتخابي، فيما أعلنت مصادر في القائمة العراقية أنها ستحصل بالإضافة إلى المناصب التي تم حجزها بحسب الاتفاق السياسي على ثماني وزارات ووزارتي دولة.

ومازالت المفاضلة بين الوزارات الخدمية والسيادية محط جدل بين الكتل، إذ أن الوزارات السيادية تعكس الثقل السياسي للكتلة فيما اختيار الوزارات الخدمية يتيح لها الحصول على وزارات أكثر كما أنها أكثر صلة بتلبية الخدمات الضرورية للمواطنين، الأمر الذي يعزز من الرصيد الجماهيري للأحزاب التي تتولى تلك الوزارات في حال نجاحها في تقديم الخدمات.

وتوصلت الكتل السياسية العراقية في الحادي عشر من الشهر الجاري إلى اتفاق لتشكيل حكومة شراكة وطنية، بعد سلسلة اجتماعات عقدت وفقا لمبادرة رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني، وتكلل الاتفاق بعقد جلسة البرلمان في اليوم نفسه، وانتخاب هيئته الرئاسية إضافة إلى رئيس للجمهورية الذي كلف مرشح التحالف الوطني نوري المالكي بتشكيل الحكومة.

من جهته، قال عضو قائمة التوافق والنائب عن تحالف الوسط وليد عبود ان التحالف لم يرسل اسماء الحقائب الوزارية التي يرغب باستلامها في الحكومة الجديدة الى رئيس الوزراء المكلف نوري المالكي.

واوضح عبود للوكالة الإخبارية للأنباء امس الخميس: ان جميع الكتل السياسية البرلمانية تطمح باستلام الوزارات المهمة في الحكومة، كما ان توزيع الحقائب الوزارية سيكون وفق الاستحقاق الانتخابي، واختيار الوزراء على اسس الكفاءة والمهنية، مبينا ان تحالف الوسط المتكون من ائتلافي لم يرسل لغاية الان اسماء الوزارات التي يرغب باستلامها وفق استحقاقه الانتخابي في الحكومة الجديدة، الى رئيس الوزراء المكلف نوري المالكي.

يذكر ان اختيار المناصب السيادية والحقائب الوزارية سيتم وفق الاستحقاق الإنتخابي ونظام النقاط اللذين سيحددان حصة كل كتلة برلمانية في الحكومة الجديدة.

وبحسب تصريحات صحفية فان معادلة النقاط ستكون كالاتي: كل ٢,٢٤ مقعد يساوي نقطة واحدة، وان الرئاسات الثلاث بقيمة ١٠ نقاط ، ونائبيها بـ ٥ نقاط، اما الوزارات السيادية فقيمتها بـ ٣ نقاط والخدمية الاولى نقطتين، والخدمية التي تليها ١,٥، وزارات الدولة نقطة واحدة، وستكون المقبولية المرشح وفق الكفاءه والمهنية.

وتضم الحكومة الحالية ٣٧ حقيبة وزارية تم تصنيف خمس منها سيادية وهي: النفط والمالية والخارجية والدفاع والداخلية.. ثم خدمية ووزارات دولة ويتوقع أن يبقى هذا التقسيم في الحكومة الجديدة نظرا إلى متطلبات التوافق والشراكة التي تشدد عليها الكتل السياسية.

اما القائمة العراقية فقد انتقد النائب عنها حسن العلوي التصريحات التي ادلى بها رئيس قائمته اياد علاوي في لقاء مع قناة العربية والتي تحدث فيها عن تماسك القائمة.

واوضح العلوي ان علاوي استشهد بانسحاب جميع الاعضاء من جلسة المجلس النواب التي شهدت اختيار اسامة النجيفي رئيسا للمجلس في حين ان الانسحاب لم يكن صحيحا ودليل على ذلك عودة قسم كبير من قيادات القائمة الى الجلسة والمشاركة في انتخاب رئيس الجمهورية، مبينا انه لو كان الانسحاب يحمل اهدافا صحيحة لكنت اول المنسحبين من هذه الجلسة، بيد ان العلوي شدد على انه لا يزال جزءاً من القائمة العراقية وانه لن ينسحب منها باعتباره احد مؤسسيها.

وكشف النائب عن العراقية ان كتلة علاوي سترشح احد اعضائها لاستلام حقيبة الثقافة في الحكومة الجديدة.

وكان اياد علاوي صرح لقناة العربية ان القائمة العراقية متماسكة، باستثناء نائب واحد.

على صعيد متصل، اكد عضو في التحالف الوطني ان مسألة منح الوزارات الامنية لشخصيات حزبية شرط تجميد نشاطهم الحزبي طيلة تسنمهم المنصب امر مرفوض وغير موضوعي.

وقال عضو التحالف الوطني فالح ساري للوكالة الاخبارية للابناء ان منح الوزارات الامنية لسياسين وشخصيات مرتبطة باحزاب سيحدث ازمات كبيرة رغم تجميد انشطتهم الحزبية لان البلاد تعيش ظروفاً امنية صعبة فضلا عن ان ولاء الوزير سيبقى لحزبه وكتلته ، لكن اذا اسندت تلك الوزارات الى شخصيات مستقلة فسيكون الامر مختلفاً خصوصا مسالة مواجهة الضغوط التي تحاول ان تمارسها القوى والكتل السياسية على تلك الوزارات.

وكان القيادي في ائتلاف دولة القانون والنائب عن التحالف الوطني عدنان الاسدي قد اوضح في تصريح سابق ان اي شخص يتسلم وزارة الداخلية من خارجها سيعطل عملها سنة كاملة.

وقال انا اختلف مع وجه النظر القائلة بان يكون الوزراء الامنيين مستقلين ١٠٠٪، وانما من الافضل ان يأتي شخص يقدم تعهدا بتجميد عمله السياسي او الحزبي، اضافة الى ان يكون قويا وصاحب خبرة في المجال الامني وكفئا.

وعن الجدل الدائر حول ترشيق او توسيع الحكومة، تقول النائبة عن العراقية ناهدة الدايني إن التشكيلة الوزارية قد تصل الى اربعين حقيبة.

وأوضحت ان "الصعوبة موجودة في التشكيلة الوزراية المقبلة التي قد تصل الى اربعين وزارة بسبب استحداث وزارات جديدة"، مبينة ان "الوزارات ستمنح على اساس النقاط والتوافقات السياسية".

وأضافت ان "للعراقية استحقاقها الإنتخابي من الوزارات الذي يتراوح مابين ١١-١٣ وزارة"، مطالبة بـ"وزارات امنية وخدمية بالإضافة الى منصب نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء وعدد من الوزارات منها الصناعة والبلديات والصحة والخارجية والنفط او المالية". واشارت الى ان "هناك مناصب أمنية سيتم الإتفاق عليها منها منصب مكافحة الإرهاب ورئيس جهاز المخابرات ورئيس مجلس القضاء الأعلى".

الإتحاد الأوربي يرحب بتسمية الرئاسات الثلاث ويدين الأعمال الإرهابية

متابعة/ المدى

أعرب الإتحاد الأوربي عن ترحيبه لتوصل أعضاء مجلس النواب العراقي والأطراف السياسية، لاتفاق يقضي بتقاسم السلطة بينهم وتسمية الرئاسات الثلاث المتمثلة برئاسة الجمهورية والبرلمان اضافة الى رئاسة مجلس الوزراء.

جاء ذلك خلال اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي الاخير في العاصمة البلجيكية بروكسل، وتم في الاجتماع الذي امتد لست ساعات، مناقشة مواضيع عدة تتعلق بالسودان، لبنان، العراق، ايران، وبورما.

وعقدت الممثلة السامية للاتحاد الاوروبي للسياسة الخارجية كاثرين اشتون، عقب الاجتماع، مؤتمرا صحفيا تطرقت فيه لما تمت مناقشته وبحثه.

وحول ما تم بحثه ومناقشته والمقرارات التي اتخذت بشأن العراق ، صرحت اشتون قائلة: "إن الإتحاد الأوربي الاوروبي يرحب بالاتفاق على تسمية رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ورئيس البرلمان في الحادي عشر من الشهر الجاري"، مؤكدة أنها خطوات مشجعة باتجاه تشكيل الحكومة العراقية عقب الانتخابات التي جرت في السابع من اذار ٢٠١٠، وهذا ما عدته مؤشرا للحظة مهمة في تاريخ العملية الديمقراطية في العراق، على حد قولها.

وأضافت "إن الاتحاد الأوروبي يؤكد أن هناك حاجة ملحة لتشكيل حكومة مستقرة تمثل أطياف الشعب العراقي كافة، وقادرة على تكريس نفسها للسعي لتحقيق المصالحة الوطنية. وأوضحت بأن حكومة كهذه ستكون فاعلة في قيادة البلاد ومواجهة التحديات، وبضمنها مواجهة العنف المستمر في العراق، وتلبية تطلعات العراقيين كافة بغض النظر عن عقيدتهم ودينهم، واحترام وتعزيز حقوق الإنسان وبضمنهم المنتمون للأقليات. وأكدت أشتون أن الإتحاد الأوروبي يشجع كل الأطراف السياسية ويحثها على المساهمة بفعالية في المفاوضات لتشكيل الحكومة الجديدة و يتطلع الى التعامل مع الحكومة الجديدة في حال تشكلها. وختمت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية كاثرين اشتون، تصريحاتها الخاصة بالشأن العراقي بإدانة شديدة ضد الهجمات الإرهابية التي استهدفت المسيحيين والمسلمين على حد سواء، وقالت في هذا الصدد : "إن الاتحاد الأوروبي يعرب عن قلقه العميق وادانته الصريحة للهجمات الإرهابية الأخيرة في العراق والتي أوقعت عدداً من القتلى المدنيين ومئات الجرحى، هذه الهجمات المتعمدة استهدفت أماكن تجمعات المدنيين من المسيحيين والمسلمين وكذلك أماكن عبادة، وأن الدول الأوربية لديها الثقة بصمود العراقيين الذين يرفضون النوايا والأفعال التي يرمي فيها المتطرفون إشعال التوتر الطائفي من جديد"، على حد قولها.

السنيد: حكومة المالكي في ثلاثة أسابيع

متابعة/ المدى

قال قيادي في ائتلاف دولة القانون، الخميس، إن المالكي سيشكل حكومته في ثلاثة أسابيع بدءا من اليوم، مبينا أن الكتل السياسية شبه متفقة على توزيع المناصب الوزارية.

وقال حسن السنيد لوكالة كردستان للانباء إن "المالكي سيشكل الحكومة الجديدة في ثلاثة اسابيع بدءا من يوم تكليف رئيس الجمهورية له رسميا".

وكلف رئيس الجمهورية جلال طالباني رسميا امس بمقر رئاسة الجمهورية نوري المالكي بتشكيل الحكومة الجديدة خلال ثلاثين يوما.

وتنص المادة الدستورية ٧٦ بفقراتها الخمس على أن "يكلف رئيس الجمهورية، مرشح الكتلة النيابية الاكثر عددا، بتشكيل مجلس الوزراء، خلال خمسة عشرَ يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية، ويتولى رئيس مجلس الوزراء المكلف، تسمية اعضاء وزارته، خلال مدة اقصاها ثلاثون يوما من تاريخ التكليف".

وتشير المادة الى أن رئيس الجمهورية يكلف، مرشحاً جديداً لرئاسة مجلس الوزراء، خلال خمسة عشر يوماً، عند اخفاق رئيس مجلس الوزراء المكلف في تشكيل الوزارة، خلال المدة المنصوص عليها في البند ثانياً من المادة ٧٦.

وأوضح السنيد أن "هناك شبه توافق تقريبا بين الكتل السياسية على توزيع الحقائب الوزارية"، مبينا أن "الحقائب الوزارية الأمنية أتفق على إناطتها الى الكفاءات المستقلة حتى لا تتأثر بالرؤية او الواقع السياسي لجهة او كتلة او طرف معين".

وبين السنيد أن "المالكي يصر على تشكيل حكومته قبل انتهاء المهلة الدستورية".

وتتباين الآراء بشأن عدد الوزارات في الحكومة المرتقب تشكيلها، فيما لم يتم الاتفاق حتى الان على عدد نواب رئيس الوزراء ونواب رئيس الجمهورية.

يذكر أن مجلس النواب العراقي أنهى في ١١من تشرين الثاني الجاري الجلسة المفتوحة وأستأنف عقد جلساته الرسمية بالتصويت على انتخاب إسامة النجيفي رئيسا له والنائب الأول قصي السهيل والنائب الثاني عارف طيفور، وتم خلال الجلسة أيضاً انتخاب جلال طالباني رئيسا لجمهورية العراق للدورة الانتخابية الثانية.

وكشف البياتي عن شروع المالكي بتدارس افكار طرحتها بعض الكتل والقوى السياسية والمستشارين والقانونيين بشأن البرنامج الحكومي، معلنا عن بدء تسلم المالكي اسماء مرشحي الكتل السياسية لشغل الوزارات التي سيتم توزيعها بين هذه الكتل قريبا.

وسط هذه الصورة، تحدثت مصادر سياسية عن ورقة يجري البحث بشأنها حاليا تتضمن عدد اعضاء مجلس الوزراء الجديد. ويتكون المجلس الجديد بحسب الورقة، من ٤٢ عضوا هم "رئيس الوزراء وثلاثة نواب له و٣٨ وزيرا"، حيث تم استحداث وزارة الاستثمار وتغيير وزارة الحوار الى المصالحة الوطنية.

مطرانية كركوك: نزوح ١٤٠ عائلة مسيحية من بغداد إلى اربيل والسليمانية

متابعة/ المدى

أعلن رئيس أساقفة مطرانية كركوك لويس ساكا عن نزوح أكثر من ١٤٠ عائلة مسيحية من بغداد والموصل بعد أحداث كنيسة سيدة النجاة الى اربيل والسليمانية، داعياً المرجعيات الدينية لإصدار فتوى تحرم القتل وإراقة دم العراقيين بمختلف انتماءاتهم الدينية.

وقال ساكا إن "الكنيسة سجلت نزوح ٨٠ عائلة من بغداد والموصل إلى اربيل بعد أحداث كنيسة سيدة النجاة في بغداد والأحداث التي تلتها من استهداف منظم للمسيحيين"، مؤكدا أن "العوائل النازحة جرى إسكانها بكنائس أو لدى أقربائهم بالمدينة".

وأضاف ساكا أن "نحو ٦٠ عائلة أخرى نزحت من بغداد إلى السليمانية، وجرى إسكان ٣٠ عائلة منها في كنيسة مار يوسف و٣٠ عائلة أخرى بمنازل عوائل من أقربائهم"، مبيناً أن "جميع العوائل النازحة تعيش حالة هلع وخوف بسبب العنف والاستهداف المنظم الموجه ضد المسيحيين".

وأكد رئيس أساقفة كركوك أن "هناك العديد من العوائل النازحة من بغداد والموصل انتقلت للعيش بمنطقة سهل نينوى إلى قرى قره قوش وبرطلة وكرميلس وتل اسقف والقوش ودير السيدة وغيرها من المناطق التابعة لنينوى".

وتابع ساكا "وهناك مؤشر على تصاعد أعمال استهداف المسيحيين في العراق وخاصة في بغداد والموصل وهذا أمر بات يقلق الجميع ويولد المزيد من الخوف بين الأسر المسيحية"، داعياً المرجعيات الدينية "إلى إصدار فتاوى تحرم القتل وإراقة دم العراقيين كافة من أتباع الديانات والقوميات، والمساهمة في عملية التوعية من خلال دور العبادة ووسائل الإعلام لنشر ثقافة اللاعنف واعتماد العقلانية والحوار وتقبل الآخر".

وحمل رئيس اساقفة كركوك أطرافاً عراقية وبالتعاون مع أطراف خارجية مسؤولية استهداف المسيحيين العراقيين، مبيناً أن "هناك أطرافا خارجية تتعاون معها جماعات داخلية من العراق في محاولة لتنفيذ أجندة تهدف لإفراغ العراق من المسيحيين".

وأبدى ساكا رفضه لتوجه عدد من الدول الأوروبية لفتح باب لجوء المسيحيين العراقيين إليها، مبيناً "نحن ضد هجرة الأسر إلى خارج البلاد وإفراغ البلد من مكون رئيسي ونحن ندعوهم إلى البقاء والمشاركة في بناء العراق وازدهاره مع باقي القوميات المتعايشة في العراق".

وأكد رئيس أساقفة كركوك أن "الكنيسة والأمم المتحدة وزوجة رئيس الجمهورية قدموا مساعدات مالية ومعنوية للعوائل النازحة التي تعيش حالة من الخوف ولديها قلق كبير من القادم".

وانخفضت أعداد المسيحيين في العراق بعد حرب العام ٢٠٠٣ بحسب إحصاءات غير رسمية، من ١,٥ مليون إلى نصف المليون، بسبب هجرة عدد كبير منهم إلى خارج العراق وتعرض العديد إلى الهجمات في عموم مناطق العراق، خصوصاً في نينوى وبغداد وكركوك. يذكر أن المسيحيين في العراق يتعرضون إلى أعمال عنف منذ عام ٢٠٠٣ في بغداد والموصل وكركوك والبصرة، من بينها حادثة خطف وقتل المطران الكلداني الكاثوليكي بولس فرج رحو في شهر آذار من العام ٢٠٠٨. وكان المسيحيون يشكلون نسبة ٣,١ بالمائة من السكان في العراق وفق إحصاء أجري عام ١٩٤٧، وبلغ عددهم في الثمانينيات بين مليون ومليوني نسمة، وانخفضت هذه النسبة بسبب الهجرة خلال فترة التسعينيات وما أعقبها، كما هاجرت أعداد منهم إلى الخارج بعد عام ٢٠٠٣.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون